دلالات التراكيب عند يحيى بن حمزة العلوي في كتابه (الطراز) التقديم والتأخير أنموذجاً

د/ محمد عبد الله علي سيف العيدي*

مقـــدمة:

يرمي هذا البحث إلى دراسة دلالات التراكيب عند علَمٍ من أهم أعلام علماء اليمن، هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم العلوي، ولد بمدينة صنعاء في ٢٧ صَفَر سنة ٦٦٩هـ، ثم لما ختم القرآن رحل إلى حوث، واشتغل بالمعارف العلمية والعلوم الإسلامية منذ صغره، وتيسر له في شبابه خلو البال، وعدم الاشتغال إلا بالتصنيف والجمع والتأليف، لكنه دعا لنفسه بالإمامة بعد وفاة المهدي محمد بن المطهر، سنة ٧٢٩هـ، وقيل: سنة ٧٣٠هـ، فقاتل الإسماعيلية قتالاً شرسًا انتهى بالصلح، وعارضه أكثر من إمام، فجرت بين أتباعهم حروب سالت فيها الدماء وأزهقت النفوس، فأعفى العلوي نفسه من الإمامة، وانتقل إلى قصر هرّان المطل على مدينة ذمار، وتفرغ للعلم والتأليف والتدريس، وتقريب الشقة بين طوائف المسلمين، والنصح لحكام عصره إلى آخر حياته[١].

وهو عالم مجتهد مبرِّز في كثير من العلوم العقلية والنقلية، له آراء وأنظار سديدة، وكانت عقيدته سليمة، فقد دافع عن أعراض الخلفاء الراشدين، ونقد من ينال منهم، وكان ميّالاً للإنصاف، مع بَهارة لسان

---

* أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغات – جامعة صنعاء

وسلامة صدر، ولم يقل بالتكفير والتفسيق بالتأويل، مبالغة في الحمل على السلامة على وجه حسن[٢].

وصنَّف كثيرًا من المصنفات الحافلة في جميع الفنون، كأصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والنحو، والمعاني والبيان، والفرائض والزهد، وغير ذلك، حتى قيل: إن كراريسه زادت على عدد أيامه[٣]، "قيل إنها بلغت مائة مجلد"[٤]، ومات في ٢٩ رمضان سنة (٧٤٩هـ) في حصن هرّان، ودفن هناك، ثم نقل رفاته إلى داخل مدينة ذمار، وقبره معروف مزُور[٥].

وعلى الرغم من أن المصادر لم تذكر تاريخ انتقاله إلى ذمار، يمكن القول إن المرحلة التي قضاها هناك تعدُّ ذات أهمية كبيرة على المستوى الفكري والعلمي في حياته، نظرًا لبعده فيها عن الصراعات السياسية، وتفرغه للقراءة والتدريس والتأليف، ولأنها كانت المرحلة المتأخرة من عمره، أي إنها تمثل مرحلة النضج الفكري، ومن ثم كانت ذات أثر كبير في صياغة شخصيته العلمية، ولعل هذا يعدُّ مسوِّغًا كافيًا لإدراجه بين علماء ذمار ومفكريها الذين أثروا في مسيرة الفكر الإسلامي والتأليف العلمي المنهجي في اليمن.

ويُعد كتابه الطراز من أهم كتب البلاغة العربية، وفيه مادة دلالية غزيرة، ولاسيما في مجال دلالات التراكيب، فعلم المعاني الذي يعد جوهر علوم البلاغة، وأهمها ليس إلا دراسة دلالية في التراكيب اللغوية، وإذا كان عبدالقاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) هو الذي أرسى أصول علم المعاني، في كتابه دلائل الإعجاز، فإن إعجاز القرآن لا يمكن أن يحيط به بشر، لأن القرآن لا تنقضي عجائبه، ويعد كتاب الطراز من أهم الكتب التي درست إعجاز القرآن من منظور بلاغي.

وقد أشار في المقدمة إلى كثرة الكتب المؤلفة في البلاغة وإعجاز القرآن، وتفاوتها من حيث الجودة أوعدمها، ومن حيث الإطالة المملة أو الإيجاز المخل، وذكر أن أنه لم يطلع إلا على أربعة كتب منها،

هي: المثل السائر، لابن الأثير(ت٦٣٧هـ)، والتبيان في علم البيان، لعبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني (ت٦٥١هـ)، ونهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، والمصباح في علم المعاني والبيان والبديع، لبدر الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، وأشار إلى أن أول من أسس قواعد هذا العلم، وأوضح براهينه، وأظهر فوائده، ورتّب أفانينه الشيخ عبد القاهر الجرجاني في كتابيه دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة[٦].

وعلى الرغم من أنه صرّح بعدم اطلاعه على هذين الكتابين، يبدو من المؤكّد أنه "قد استوعب بلاغة عبدالقاهر عن طريق كتابات الرازي وابن الزملكاني، فضلاً عن أنه درس بلاغة ابن الأثير من خلال كتابه المثل السائر، يضاف إلى ذلك أنه أوتي حظًا كبيرًا من الثقافة في الفقه والأصول وعلم الكلام، ومن ثم تداخل في كتابه الاتجاهان الأدبي والفلسفي"[٧].

ولاشك في أن العلوي أفاد في كتابه من كتب البلاغة والإعجاز السابقة، وناقش ما ورد فيها من آراء، معتمدا في ذلك على علمه الغزير، وثقافته الموسوعية، ومن ثم نجده لا يكتفي بنقل الآراء، بل يتناولها برؤية نقدية، ويرد عليها إن اقتضى الأمر ذلك بحجج لغوية أو بلاغية، أو عقلية كلامية.

ولعل أبرز ما يميز الطراز هو التفريعات الكثيرة التي تستقصي كل زوايا الموضوع، والآيات القرآنية الكثيرة التي أفاض في تحليلها ومناقشتها، في ضوء مقتضيات السياق اللغوي والحالي، فضلاً عن عنايته باستقصاء الدلالات اللغوية والبلاغية، الأمر الذي أدخل دراسته للتراكيب البلاغية في صميم الدراسة الدلالية، ومن التراكيب التي درسها: التقديم والتأخير، والخطاب بالجملة الاسمية والجملة الفعلية، والتعريف والتنكير، والإيجاز والإطناب، والوصل والفصل.

ونظراً لصعوبة الإلمام بكل هذه الموضوعات في بحث واحد، سيقتصر هذا البحث على دراسة دلالات التقديم والتأخير، لأنه يعد من

أهم وجوه إعجاز القرآن، ولأن العلوي قد أفاض فيه، وكانت دراسته له أكثر تميزاً من باقي الموضوعات، ومن ثم يمكن أن يعدّ أنموذجاً لدراسة دلالات التراكيب في كتاب الطراز، وللوقوف على جهود العلوي في هذا الجانب.

أهمية التقديم والتأخير:

تسير الجملة العربية على نسق معين من حيث ترتيب مكوناتها، فلكل مكوِّن فيها رتبة خاصة، وقد عني النحويون بوضع القواعد التي تصف طرائق بناء كلٍّ من الجملة الاسمية والجملة الفعلية، فجعلوا للكلام رُتَباً بعضُها أسبق من بعض، فإن جاء الكلام على أصل الرتبة المعروفة، لا نسأل عن سبب التقديم والتأخير، وإن وُضِع اللفظ في غير رتبته دخل في باب التقديم والتأخير[٨]، قال الزمخشري(ت٥٣٨هـ): "إنما يُقال مقدَّم ومؤخَّر للمُزال لا للقارِّ في مكانه"[٩]، وذكروا أن "مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه الفعل بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر، وإن كانا فضلتين، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني، وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم، وهو يعود على ما مرتبته التأخير، فلا يجوز أن يتقدَّم؛ لأنه يكون متقدِّماً لفظاً ورتبة، وإذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير، وهو يعود على ما مرتبته التقديم، فلا يجوز أن يتقدم، لأنه يكون مقدماً لفظاً مؤخراً رتبة، فعلى هذا يجوز (في داره زيد) لاتصال الضمير بالخبر ومرتبته التأخير، ولا يجوز(صاحبها في الدار)، لاتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم"[١٠].

لكن هذه الأنماط التركيبية ليست قسرية، فالجملة العربية تتسم بالمرونة، وترتيب الألفاظ فيها إنما يخضع لترتيب المعاني في النفس، ولمقتضيات السياق المختلفة، ومن هنا يتفاوت المتكلمون في إبداع النصوص، من حيث قدرتهم على اختيار الألفاظ المناسبة للمعنى المراد، وترتيبها على نسق يوافق المقام، لتحقق غايتها الفنية التأثيرية.

ويشير عبدالقاهر الجرجاني إلى أن سر البلاغة في الكلام هو في ترتيب ألفاظه "على طريقة معلومة، وحصوله على صورة من التأليف مخصوصة، وهذا الحكم – أعني الاختصاص في الترتيب- يقع في الألفاظ مرتباً على المعاني المرتبة في النفس المنتظمة فيها على قضية العقل، ولن يتصور في الألفاظ وجوبُ تقديم وتأخير، وتخصُّصٌ في ترتيب وتنزيل، وعلى ذلك وضعت المراتب والمنازل في الجمل المركبة، وأقسام الكلام المدونة، فقيل: من حق هذا أن يسبق ذلك، ومن حكم ما هاهنا أن يقع هنالك"(١١).

وهذا يعني أن تقديم الألفاظ وتأخيرها لا يكون اعتباطاً، وإنما يرتبط بأغراض الكلام ودلالاته، فإذا لم يحقق التقديم والتأخير غرضاً بلاغياً يقتضيه السياق كان من العبث الذي قد يؤدي إلى غموض الكلام وتعقيده، ويفقده جودته الفنية.

وقد عني البلاغيون بالتقديم والتأخير، وأشاروا إلى أهميته، وما يتضمنه من أسرار لا يعرفها إلا من أعمل فكره، وتأمل سياق الكلام، وفهم أغراضه، فهذا عبدالقاهر الجرجاني يصفه بقوله: "هو باب كثير الفوائد، جمٌّ المحاسن، واسع التصرُّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترُّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقُكَ مسمعُه، ويَلطُف لديك موقعُه، ثم تنظر فتجد سببَ أنْ راقَكَ ولَطُفَ عندك، أنْ قُدِّمَ فيه شيء، وحُوِّلَ اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان"(١٢).

ويرى ابن الزملكاني أن من أهمل معرفة فنِّ التقديم والتأخير وضبْطَه "فقد بعُد عن التحقيق شأوُه، وضعُف عن إدراك المعنى الدقيق رأيُه، وأغفل أصلاً عظيمًا من علم البيان، وجهل جُملاً من آي القرآن"(١٣)، ويقول فيه الزركشي: "هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوا به دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكتهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق"(١٤).

ويخصص يحيى بن حمزة العلوي فصلاً للحديث عن التقديم والتأخير، يبين فيه أهميته، وأقسامه، ويناقش أمثلته مناقشة علمية، فهو يفتتح حديثه بالإشارة إلى أن التقديم والتأخير لا يقتصر على النظر في الألفاظ، لأن "الألفاظ تابعة للمعاني"(١٥)، والأصل في التقديم والتأخير أن يحقق أغراضاً بلاغية، ودلالات عجيبة، ويتجلى ذلك على وجهه الأكمل في القرآن الكريم الذي تضمَّن أعظم وجوه الإعجاز، فكل تقديم وتأخير فيه "سرٌّ ورمز إلى لطائف غريبة، ومعانٍ عجيبة، فعلى الناظر إعمال نظره في استنباطها، وإمعان فكره في استخراجها، فليجدّ النظّار الممارسون، وفي ذلك فلينافس المتنافسون"(١٦).

أنواع التقديم والتأخير:

يرى عبد القاهر الجرجاني أن التقديم على وجهين:

١- تقديم على نية التأخير، وذلك حين يبقى الشيء المقدم على حكمه قبل التقديم.

٢- تقديم لا على نية التقديم، ولكن على نقل الشيء عن حكم إلى حكم، كأن يكون خبراً فيصبح مبتدأً، أو يكون فاعلاً فيصبح مبتدأً(١٧).

ويقسمه ابن الأثير إلى ضربين: الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ويؤدي تأخير المقدم أو تقديم المؤخر فيه إلى تغيير المعنى. والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر، لاختصاصه بما يوجب له التقدم، ولو أخِّر لما تغير المعنى(١٨).

أما يحيى بن حمزة فيجعل التقديم والتأخير ثلاثة أنواع:

١- ما يقدم باعتبارات عقلية، من باب أن الألفاظ تابعة للمعاني، وللمعاني في التقديم خمسة أحوال: العلة والذات والشرف والمكان والزمان.

٢- ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه.

٣- ما يجوز تقديمه ولو أخر لم يفسد معناه[١٩].

ويمكن تلخيص هذه الأنواع في نوعين رئيسين، هما:

١- التقديم والتأخير النحوي. ٢- التقديم والتأخير غير النحوي.

أولاً: التقديم والتأخير النحوي:

يقصد به تقديم أحد أركان الجملة أو متعلقاتها، وقد تناول العلوي خمس صور لهذا النوع من التقديم والتأخير تحت عنوان: (ما يجب تقديمه، ولو تأخر لفسد المعنى)، ولم يقتصر - شأن غيره من البلاغيين- على ما يفعله النحويون من دراسة حركة الألفاظ تقديماً وتأخيراً، جوازاً أو وجوباً، بل عني بدراسة دلالات التقديم والتأخير، وقيمته البلاغية، في ضوء مقتضيات السياق.

أ- تقديم المفعول على فعله: يرى العلوي أن الغرض من تقديم المفعول على فعله هو التخصيص، "كقولك: زيداً ضربت، في ضربت زيداً، فإن في قولك: زيداً ضربت تخصيصاً له بالضرب دون غيره، بخلاف قولك: ضربت زيداً، وبيانه هو أنك إذا قدمت الفعل فإنك تكون بالخيار في إيقاعه على أي مفعول أردت، بأن تقول: ضربت زيداً أو عمراً أو بكراً أو خالداً، وإذا أخرت الفعل وقدمت مفعوله فإنه يلزم الاختصاص للمفعول على أنك لم تضرب أحداً سواه"[٢٠].

ولم يذكر العلوي أن المفعول قد يقدم للاهتمام به، على الرغم من أن الأصل في التقديم أن يكون للاهتمام بالمتقدم، يقول سيبويه:" كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم، وهُمْ ببيانه أَعْنَى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٢١].

ويناقش العلوي التقديم والتأخير في قوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[الفاتحة:٥]، هل يكون تقديم المفعول به من أجل الاختصاص أو من أجل المشاكلة في رؤوس الآيات؟ وذكر أن فيه مذهبين: المذهب الأول: وهو مذهب معظم البلاغيين، وعلى رأسهم

الزمخشري الذي أشار إلى أن تقديم المفعول في الآية السابقة إنما كان "لقصد الاختصاص، والمعنى: نخصك بالعبادة، ونخصك بطلب المعونة"[٢٢]. ولعل العلوي لم يقتنع بهذا الرأي، إذ رد عليه بقوله: "وهذا فيه نظر؛ لقوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْتِ﴾[قريش:٣]، وقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً﴾[النساء:٣٦]، وقوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ﴾[الحجر:٩٩]، ﴿وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾[الحج:٧٧]، ولو كان التقديم من أجل الاختصاص لوجب تقديمه في هذه الآيات كلها، فلما ورد مؤخراً عن الفعل والمعنى واحد بطل ما قاله"[٢٣]. ويبدو لي أن هذا الرد لم يراع سياق الآيات، فكون التقديم في آية سورة الفاتحة يدل على الاختصاص لا يقتضي بالضرورة دلالة كل تقديمٍ عليه، بل يختلف الغرض باختلاف السياق، وإذا نظرنا في تقديم المفعول به في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة:٥]، فإننا نجد سياق الآيات يقتضي الاختصاص، إذ بدئت السورة بحمد الله والثناء عليه، وبيان قدرته وعظمته وملكوته، ثم جاءت هذه الآية لتقرر أن الله الذي يتصف بهذه الصفات هو الذي يستحق العبادة وحده، وهو الذي يستعان به دون غيره، أما قوله تعالى: ﴿فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَـذَا الْبَيْتِ﴾[قريش:٣]، فلا تقتضي الاختصاص، لأن في إضافة (رب) إلى (البيت) "تقرير لما قالوه لأبرهة: إن للبيت رباً سيحفظه، ولم يعوِّلوا في ذلك على الأصنام، فلزمهم لإقرارهم أن لا يعبدوا سواه، كأنه يقول: لمّا عولتم في الحفظ عليَّ فاصرفوا العبادة والخدمة إليّ"[٢٤]، وذكر الزمخشري أن في الآية معنى الشرط أي إن "نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة"[٢٥]، وأما قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً﴾[النساء:٣٦]، فتخصيص الله بالعبادة ظاهر من النهي عن الإشراك به، فلا داعي للتخصيص بالتقديم، وأما قوله تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾[الحجر:٩٩]، فهو في سياق توجيهه لرسوله,

وإرشاده إلى الوسائل التي تخرجه من الضيق، إذ أمره بأربعة أشياء بالتسبيح والتحميد والسجود والعبادة، لأنه "إذا نزل بالعبد بعض المكاره فزع إلى الطاعات، كأنه يقول تجب علي عبادتك سواء أعطيتني الخيرات أو ألقيتني في المكروهات"(٢٦)، وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[الحج:٧٧]، فالأمر بالعبادة في سياق حث المؤمنين على الأعمال الصالحة التي تؤدي إلى الفلاح، وهي الركوع والسجود والعبادة، أي إنها ليست في سياق يقتضي التخصيص.

المذهب الثاني: وهو مذهب بعض البلاغيين، واختاره ابن الأثير الذي يرى أنه "لم يقدم المفعول فيه على الفعل للاختصاص، وإنما قدم لمكان نظم الكلام، لأنه لو قال نعبدك ونستعينك، لم يكن له من الحسن ما لقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]، ألا ترى أنه تقدم قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ للَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ۞ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ۞ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[الفاتحة:٢-٤]، فجاء بعد ذلك قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[الفاتحة: ٥]، وذلك لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون، ولو قال: نعبدك ونستعينك لذهبت تلك الطلاوة، وزال ذلك الحسن"(٢٧).

وعلى الرغم من أن العلوي رد على القائلين بأن التقديم للاختصاص، نجده بعد أن عرض المذهبين يختار رأياً توفيقياً يجمع بين المذهبين، يقول: "والمختار عندنا أنه لا منافاة بين الأمرين، فيجوز أن يكون التقديم من أجل الاختصاص، والتشاكل، فيكون في التقديم مراعاة لجانب اللفظ والمعنى جميعاً، فالاختصاص أمرٌ معنوي، والتشاكل أمر لفظي. وعلى هذا ورد قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى﴾[طه:٦٧]، وقوله: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۞ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[الحاقة: ٣٠-٣١]، ، فبالتقديم تحصل ملاحظة الأمرين جميعاً"(٢٨) ، أي إن تقديم

المفعول – هنا – "يفيد الاختصاص، والمحافظة على الفاصلة، واستمرار النغم الصوتي المؤثِّر في الأنفس"[٢٩].

وإذا كنا نوافق العلوي في أنه لا منافاة بين الأمرين، فإننا نميل إلى أن الأصل في التقديم أن يكون لغرض معنوي، ثم يأتي الغرض الشكلي الإيقاعي تابعاً للمعنى، ومؤثراً فيه، ومنسجماً مع سياق الكلام ونظمه، والله أعلم.

ب- تقديم الخبر على المبتدأ: ذكر العلوي "أن تقديم خبر المبتدأ عليه، في نحو قولك: قائم زيد، في زيدٌ قائم، فإنك إذا أخرت الخبر فليس فيه إلا الإخبار بأن زيداً قائمٌ لا غير، من غير تعرض لمعنى من المعاني البليغة، بخلاف ما إذا قدمته، وقلت: قائم زيدٌ"[٣٠]، وإذا نظرنا إلى أغراض تقديم الخبر التي ذكرها العلوي من منظور دلالي، فإننا نستطيع تلخيصها فيما يأتي:

١- تقديم يتعلق بغرض الخطاب: فالتقديم في (قائمٌ زيد)، يفيد أن زيداً مختصٌ بهذه الصفة، من بين سائر صفاته، من الأكل والضحك وغيرهما، أو يفيد أنه مختصٌ بالقيام دون غيره من سائر أمثاله.

٢- تقديمٌ يتعلق بمراعاة حال المخاطَب، الذي يعرف زيداً، لكنه ينكر قيامه، فيقدم الخبر (قائم)، لرد إنكاره[٣١].

ولعل ما تميز به العلوي هو إكثاره من الأمثلة، وتحليلها تحليلاً دقيقاً، يدل على رقة حسه البلاغي، وسعة اطلاعه، ومن الأمثلة التي ناقشها في تقديم الخبر على المبتدأ قوله تعالى: ﴿**وَظَنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ**﴾[الحشر:٢]، فقوله تعالى (مانعتهم) هو خبر إن و(حصونهم) مرفوع به، وقيل: هو خبر مقدم[٣٢]، ويعلل العلوي تقديم الخبر على هذا الوجه بقوله: "فإنما قُدِّم .... ليدل بذلك على فرط اعتقادهم لحصانتها، ومبالغة في شدة وثوقهم بمنعها إياهم، وأنهم لا يبالون معها بأحد، ولا يُنال فيهم نيلٌ، وتقرير ضمير (هم) اسماً، وإسناد المنع والحصون إليهم، دلالة بالغة على تقريرهم في أنفسهم

أنهم في عزة ومنعة، لا ترمى حوزتهم، ولا يغزون في عقر دارهم، ولو أخر الخبر لم يعطِ شيئاً من هذه الفوائد"[٣٣].

ومن الأمثلة التي ناقشها قوله تعالى في قصة إبراهيم عليه السلام: ﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾[مريم:٤٦]، قال: "فإنما قدم خبر المبتدأ ولم يقل: أنت راغب، ليدل بذلك على إفراط تعجبه في الميل عنها، ومبالغة في الاهتمام بأمرها، وواضعاً في نفسه أن مثل آلهته لا تنبغي الرغبة عنها، ولا يصح الإعراض عن عبادتها"[٣٤]، وهذا يعني أن التقديم في الآيتين السابقتين مرتبط بغرض الخطاب، والاهتمام بالمقدم.

ج. تقديم الظرف (الجار والمجرور) وتأخيره: تحدث العلوي عن تقديم الظرف وتأخيره في حالتي الإثبات والنفي، على النحو الآتي:

١- تقديم الظرف وتأخيره في سياق الإثبات: يرى العلوي أن الظرف يلزم التقديم على عامله إذا جاء في سياق الإثبات؛ لأن تقديمه إنما يكون لغرض لا يحصل مع تأخيره[٣٥]، ويبدو لي أن في قول العلوي بلزوم تقديم الظرف في سياق الإثبات فيه نظر، وكان ينبغي عليه أن يربط لزوم تقديمه بتحقيق الغرض، وقد أشار ابن الأثير إلى أن تقديم الظرف في سياق الإثبات أولى من تأخيره، وفائدته إسناد الكلام الواقع بعده إلى صاحب الظرف دون غيره، فقولك: إن إليَّ مصير هذا الأمر، يدل على أن مصير الأمر ليس إلا إليك، أما قولك: إن مصير هذا الأمر إليَّ، فيحتمل أن توقعِ الكلام بعد الظرف على غيرك[٣٦].

ويذكر العلوي أن الغرض من تقديم الظرف على عامله يكون على وجهين، أحدهما: الدلالة على الاختصاص، كقوله تعالى: ﴿أَلا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الأُمُورُ﴾[الشورى:٥٣]، لأن المعنى أن الله تعالى مختصٌ بصيرورة الأمور إليه دون غيره، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ۞ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[الغاشية:٢٥-٢٦]، فلا وجه لتقديم الظروف هنا على

عاملـــها إلا التخصـــيص، وثانيهمـــا: مراعـــاة المشـــاكلة لـــرؤوس الآي في التسـجيع، كقولـه تعـالى: ﴿وُجُـوهٌ يَوْمَئِـذٍ نَّاضِـرَةٌ ۝ إِلَـى رَبِّهَـا نَـاظِرَةٌ﴾[القيامـة: ٢٢-٢٣]، ليطـابق قولـه: (باسـرة، وفـاقرة)، ونحـو قولـه تعـالى: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ ۝ إِلَـى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾[القيامـة: ٢٩-٣٠]، فالتقـديم في هـذا وأمثالـه – مـن وجهـة نظـر العلـوي- لـيس مـن جهـة الاختصـاص، وإنمـا مـن أجل المطابقة اللفظية في تناسب الآي وتشاكلها[٣٧].

ولعـل إعجـاب العلـوي بـابن الأثـير جعلـه يتابعـه في قصـر دلالـة التقـديم في الآيـتين السـابقتين علـى مراعـاة المشـاكلة لـرؤوس الآي[٣٨]، أي: الفاصـلة، علـى الـرغم مـن أنـه يبـدو غـير مقتنـع بـذلك، بـدليل قولـه: "وقـد يظـن الظـانٌ أن تقـديم الظـرف إنمـا يكـون مقصـوراً علـى الاختصـاص، ولـيس الأمـر كمـا ظنـه، كمـا حققنـاه، بـل كمـا يحتمـل المشـاكلة، كمـا أشـرنا إليـه، فهـو يحتمـل الاختصـاص، فهمـا محـتملان كمـا تـرى، والـتحكم بأحـدهما لا وجه له"[٣٩]، وكأنه بهذا الكلام يرد على نفسه وعلى ابن الأثير.

ويبـدو لـي أن الغـرض مـن تقـديم قولـه تعـالى: (إلى ربهـا) علـى قولـه: (نـاظرة)، إلى جانـب مراعـاة المشـاكلة بـين رؤوس الآيـات هـو الدلالـة علـى أن الله حـين يتجلـى للمـؤمنين في هـول يـوم القيامـة تتجـه أنظـارهم نحـوه، ولا تنصـرف إلى غـيره، وفي التقـديم دلالـة أخـرى علـى أن نضـارة تلك الوجوه إنما كانت بسبب نظرها إلى ربها.

أمـا الغـرض مـن تقـديم قولـه تعـالى: (إلى ربـك) علـى (المسـاق) فهـو الاختصـاص والاهتمـام بالمقـدم، إذ يـدل سـياق الآيـات علـى أن الإنسـان بطبيعتـه يحـب الـدنيا العاجلـة، ويغفـل عـن الآخـرة، ولا يتـذكر إلا بعـد فـوات الأوان، عنـد خـروج الـروح، لكـن المـوت لـيس نهايـة المطـاف، فـالروح تسـاق إلى بارئهـا، ويحاسـب كـل إنسـان بمـا عمـل، ففـي تقـديم مـا يـدل علـى المصـير ترهيـبٌ وتـذكير للإنسـان، ودلالـة علـى أن المصـير إلى الله لا إلى غيره، فضلاً عن مناسبة التقديم لرؤوس الآيات.

٢- تقديم الظرف وتأخيره في سياق النفي: يشير العلوي إلى أن الظرف إذا ورد مؤخراً في سياق النفي أفاد النفي مطلقاً من غير تفصيل، كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[البقرة:٢]، فالمقصود أنه لا يلصق به الريب، ولا يخالطه، لأن النفي التصق بالريب نفسه، فكان منتفياً أصله، بخلاف ما لو قدم الظرف فإنه يفيد أنه مخالف لغيره من الكتب، فإنه ليس فيه ريب، بل في غيره، ولذلك قدمه هنا وأخره في قوله: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[الصافات:٤٧]، لأن القصد هنا تفضيلها على غيرها من خمور الدنيا، والغول هو الخُمار الذي يصدع الرؤوس، أو أنها لا تغتالهم بإذهاب عقولهم، كما في خمور الدنيا[٤٠].

د- تقديم الحال: يرى العلوي أن الحال إذا قُدِّم يفيد اختصاص صاحب الحال بتلك الهيئة دون غيرها من الهيئات والصفات، فإذا قلت: "جاء ضاحكاً زيدٌ، فإنه يفيد أنه جاء على هذه الصفة مختصاً بها من غيرها من سائر صفاته، بخلاف ما لو قلت: جاء زيدٌ راكباً، فإنه كما يجوز أن يجيء على هذه الصفة، فإنه يجوز مجيئه على غيرها من الصفات، فافترقا"[٤١].

هـ- التقديم في الاستثناء: وهو الصورة الخامسة من الصور التي ذكرها العلوي لما يجب تقديمه، ولو تأخر لفسد معناه، يقول: "الاستثناء في نحو قولك: ما ضربت إلا زيداً أحداً، فإنك إذا قدمته فإنه يفيد الحصر، وأنه لا مضروب لك سواه، وهكذا لو قلت: ما ضربت أحداً إلا زيداً، فالصورتان دالتان على الحصر لمَّا كان الاستثناء متصلاً بالمفعول، بخلاف قولك: ضربت زيداً، فإنه غير مفيد للحصر، فكما يجوز أن تضربه يجوز أن تكون ضارباً لغيره، وهكذا القول في غيره من المسائل، فإنها تختلف حالها باختلاف التقديم والتأخير"[٤٢]. ولنا على كلام العلوي ملاحظتان: الأولى: أنه ذكر هذه الصورة من التقديم بين صور ما يجب تقديمه ولو تأخر لفسد معناه، لكنه نقض كلامه، حين ذكر أن الصورتين (التقديم والتأخير) دالتان على الحصر، ولا فرق بين دلالتيهما، فإذا كان الأمر كما يقول، فلا داعي لذكر هذه الصورة من التقديم هنا؛ لأن تقديم المؤخر فيها أو تأخير المقدم لا يؤديان إلى تغيير المعنى أو إفساده، على حد قوله.

الثانية: أنه وقع في خلل منهجي، فعندما أعوزه الفرق بين حالتي التقديم والتأخير في جملة الاستثناء المنفية لجأ إلى موازنتها بجملة مجردة من الاستثناء، ليقول: إن جملة الاستثناء المنفية تدل على الحصر، ولا تفيد الجملة الأخرى ذلك الحصر، وهذا تحصيل حاصل، ولا علاقة له بالتقديم والتأخير.

ثانياً: التقديم والتأخير غير النحوي:

يقصد به التقديم والتأخير الذي لا يكون على أساس نحوي، ولا يتعلق بأحد أركان الجملة، أو متعلقاتها، والألفاظ في هذا النوع تتبادل المواقع تقديما وتأخيراً على وفق مقتضيات السياق اللغوي والحالي(٤٣)، ويغلب على هذا النوع التعليل العقلي، ولذا عني به العلوي، وشغف به، وقدمه على غيره، ولا غرو في ذلك، فهو يتفق مع ثقافته العقلية الكلامية، واهتماماته البحثية(٤٤)، ولعل قضية الإعجاز التي عني بها في كتابه كانت تقتضي هذا الاتجاه الكلامي، وهي سمة تغلب على معظم كتب الإعجاز القرآني(٤٥). وعلى هذا الأساس ذكر أن الألفاظ تابعة للمعاني، وأن للمعاني في التقديم أحوالاً خمسة، هي:

الحالة الأولى: تقدُّم العلة على معلولها، كتقدم الكون على الكائنية والعلم على العالمية(٤٦)، وكذلك تقدم الأسباب على مسبباتها، نحو تقدم السراج على ضوئه، وهو تقديم ذهني لا زماني، لأن الموجِب لا يتراخى عن موجبه، ومن التقدم بالسببية قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤]، لأن العزيز هو الغالب، ولأنه تعالى لما عزّ في ذاته بالغلبة حكم على كل شيء، فلم يخرج عن حكمة ملكه خارج، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾[البقرة:٢٢٢]، قدم التوابين على المتطهرين، لأن التوبة سبب التطهير من دنس الآثام كلها.

الحالة الثانية: التقدُّم بالذات، نحو قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلاثَ وَرُبَاعَ﴾[النساء:٣]، وقوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَى ثلاثةٍ إلا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلا

﴿خَمْسَةٍ إِلا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[المجادلة:٧]، وينطبق هذا على كل مراتب الأعداد؛ لأن كل واحدة منها سابقة على ما بعدها سبقاً ذاتياً.

الحالة الثالثة: **التقدم بالشرف**، مثل تقدم الأنبياء على الأتباع، والعلماء على الجهال، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاء وَالصَّالِحِينَ﴾[النساء: ٦٩]، فالنبي أشرف من الصدِّيق، والشهداء أعلى درجة من غيرهم من أهل الصلاح، ومنه تقديم السمع على البصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ﴾[النحل:٧٨] وقوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ﴾[الإسراء: ٣٦]، إذ قدم السمع على البصر؛ لأن السمع أفضل من البصر، وأكثر أهمية(٤٧).

الحالة الرابعة: **التقدم بالمكان أو الرتبة**، نحو تقدم الإمام على المأموم، ومن قوله تعالى: ﴿وَأَذِّن فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالاً وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾[الحج:٢٧]، فتقديم قوله (رجالاً) بالرتبة؛ لأن الغالب أن الرجّالة إنما يأتون من الأمكنة القريبة، والركبان يأتون من الأمكنة البعيدة، وقد يكون تقديم الرجّالة لأجل الفضل والشرف، فإن من حجَّ راجلاً أفضل ممن حجَّ راكباً.

الحالة الخامسة: **التقدم بالزمان**، نحو تقدم الأب على الابن، فالوالد وجد في زمان لم يوجد فيه الابن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَاداً وَثَمُودَ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ﴾ [العنكبوت:٣٨]، فعادٌ وجدوا في زمانٍ أسبق من ثمود(٤٨).

ولا يقتصر العلوي على هذه الحالات، بل يفصل القول في التقديم والتأخير في كثير من الآيات القرآنية، ويحللها تحليلاً بلاغياً في ضوء مقتضيات السياق، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاء وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾[آل عمران:١٤]، فالنظر في السياق يدل على أن الآية صُدِّرت بذكر الحُب، وأن المحبوب مختلف المراتب، ولذلك اقتضت الحكمة الإلهية تقديم الأهم فالأهم من المحبوبات، فقدم النساء على البنين، لدلالة

سياق الحال على أنهن أحب الشهوات إلى الإنسان، وأنه يؤثرهن على كل محبوب، وقدم البنين على الأموال لتمكنهم في النفوس أكثر من الأموال، والذهب أكثر تمكناً من الفضة، والخيل أدخل في المحبة من الأنعام، والأنعام أدخل في المحبة من الحرث، أما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلادُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[التغابن:١٥]، فإنما قدم الأموال لأن سياق الآية في ذكر الافتتان، والافتتان بالمال أدخل من الافتتان بالأولاد، لما فيه من تعجيل اللذة، والمسرة، والتمكن من البسطة والقوة[٤٩]، "ومعلوم أن اشتغال الناس بأموالهم والتلامي بها أعظم من اشتغالهم بأولادهم وهذا هو الواقع حتى إن الرجل ليستغرقه اشتغاله بماله عن مصلحة ولده وعن معاشرته وقربه"[٥٠]، فضلاً عن أن هذه الآية جاءت في سياق الحث على إنفاق الأموال في سبيل الله، والتنفير من الشح بها، قال تعالى بعد تلك الآية: ﴿وَأَنفِقُوا خَيْراً لِّأَنفُسِكُمْ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[التغابن:١٦].

وناقش العلوي تقديم الإنس على الجن، وذكر أنه هو الأكثر لأن الإنس أشرف من الجن، كقوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاجَانٌّ﴾[الرحمن: ٣٩]، وقوله: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّن تَقُولَ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِباً﴾[الجن: ٥]، وقد يقدم الجن على الإنس، كقوله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾[الرحمن:٣٣]، لأنهم مشتملون على الملائكة، فقدموا لفضلهم[٥١]، لكن العلوي بعد أن ذكر هذا التعليل نقضه بتعليل دقيق يعتمد على الدلالة السياقية، فتقديم الجن على الإنس في الآية السابقة لأن سياق الآيات في بيان التسلط والاجتراء، والجن بذلك أحقُّ، فلهذا قدمهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[الذاريات:٥٦]، إذ قدم الجن على الإنس لأن المقام مقام خطابٍ بامتثال الأوامر في العبادة، والمخالفة من الجن في ترك العبادة أكثر من الإنس[٥٢].

ومن أنواع التقديم والتأخير التي تناولها العلوي ما يصح فيه التقديم أو التأخير لاعتبارين مختلفين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾[فاطر:٣٢]، "فإنما قدِّم الظالم لنفسه لأجل الإيذان بكثرتهم، وأن معظم الخلق على ظلم نفسه، ثم ثنى بعدهم بالمقتصدين، لأنهم قليل بالإضافة إلى الظالمين، ثم ثلَّث بالسابقين وهم أقل من المقتصدين، فلا جرم قدَّم الأكثر، ثم بعده الأوسط، ثم ذكر الأقل لما أشرنا إليه، ولو عكست هذه القضية فقدم السابق لشرفه على الكل، ثم ثنى بالمقتصد لأنه أشرف ممن ظلم نفسه لم يكن فيه إخلال بالمعنى، فلا جرم روعي في ذلك تقديم الأفضل فالأفضل"(٥٣). وعلى الرغم وجاهة هذا التعليل يظل السؤال قائماً، وهو لماذا جاءت الآية على هذا الترتيب دون الآخر؟ ويبدو لي أن ذلك الترتيب هو الأنسب لسياق السورة الذي يغلب عليه الحديث عن التكذيب والمكذبين، وأنه ما نبي إلا كذبه قومه، وأن كثيراً من الناس يقعون تحت تأثير الشيطان، ومن ثم يكفرون بآيات الله ويتخذون من دونه آلهة، قال تعالى: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ﴾[فاطر:٢٥]، وهذا يعني أن أغلب الناس كافرون، يؤكد هذا قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ﴾[يوسف: ١٠٣]، وأن المؤمنين متفاوتون في قوة إيمانهم، وأن أكثر المؤمنين ظالمون لأنفسهم بقلة العمل الصالح، يليهم المقتصدون، أما السابقون بالخيرات فهم قلة، وبهذا يتفق هذا الترتيب مع سياق السورة وغرضها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَّاءٍ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ بَطْنِهِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[النور:٤٥]، "وإنما قدم الماشي على بطنه؛ لأنه لمَّا صدَّر الآية بالإخبار على جهة التمدُّح بأنه خالق لكل دابة من الماء، فقدم في الذكر من يمشي على بطنه، لأنه أدل على باهر

القدرة وعجيب الصنعة من غيره، وثنى بمن يمشي منهم على رجلين، لأنه أدخل في الاقتدار ممن يمشي على أربع، لأجل كثرة آلات المشي، فيكون التقديم على هذا من باب تقديم الأعجب في القدرة فالأعجب، ولو عكس الأمر في هذا فقدم الماشي على الأربع، ثم ثنّى بالماشي على رجلين، ثم ختمه بالماشي على بطنه، لكان له وجه في الحسن، وعلى هذا يكون تقديمه من باب الأفضل فالأفضل"(٥٤). ويمكن القول: إن العلوي علّل الترتيب في الآية تعليلاً علمياً دقيقاً في ضوء سياق الآية وغرضها، لكنه عاد فذكر جواز مجيء الترتيب على عكس ما ورد، والعلة هي الأفضلية، وفي ذلك نظر؛ فليس المشي على أربع أفضل من المشي على رجلين، فضلاً عن أن عكس الترتيب لا يناسب سياق الآية وغرضها، وهو بيان قدرة الله في الخلق. ومن روائع التقديم والتأخير الخاضع لمقتضيات السياق تقديم السماء على الأرض أو العكس، نحو قوله تعالى: ﴿لا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلا فِي الأَرْضِ﴾[سبأ:٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاءِ﴾[يونس:٦١]، إذ قدم السماوات على الأرض في الآية الأولى، لأن السياق يدل على أن الله أراد ذكر إحاطة علمه وشموله لكل المعلومات الجزئية والكلية، فقدم السماوات على الأرض لاشتمالها على لطائف الحكمة، وعجائب الصنعة ، ومحكم التأليف، وكثرة المعلومات، فضلاً عن أن السورة افتتحت بالحديث عن ملكوت الله في السماوات والأرض، قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾[سبأ:١]، أما في الآية الثانية فقدم الأرض على السماء؛ لأن الآية مسوقة في شأن أهل الأرض، قال تعالى في الآية نفسها: ﴿وَلاَ تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلاَّ كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُوداً إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾[يونس:٦١]، فقدم الأرض تنبيهاً على ذلك(٥٥)، أي: على إحاطة علمه بكل أعمال العباد في الأرض، فضلاً عن أنه "لما كان السياق سياق تحذير وتهديد للبشر وإعلامهم أنه سبحانه

عالم بأعمالهم دقيقها وجليلها، وأنه لا يغيب عنه منها شيء اقتضى ذلك ذكر محلهم وهو الأرض قبل ذكر السماء"[٥٦]، وهذا يعني أن تقديم الألفاظ وتأخيرها في القرآن يرتبط بسياق الآيات وغرض الخطاب، ويحقق أغراضاً بلاغية دلالية مختلفة يتجلى فيها إعجاز القرآن على أكمل وجه.

النتائج:

١- كتاب الطراز من أهم كتب البلاغة العربية، التي درست إعجاز القرآن من منظور بلاغي، وفيه مادة دلالية غزيرة، ولاسيما دلالات التراكيب.

٢- أفاد العلوي في كتابه من كتب البلاغة والإعجاز السابقة، وناقش ما ورد فيها من آراء، معتمدا في ذلك على علمه الغزير، وثقافته الموسوعية، ومن ثم نجده لا يكتفي بنقل الآراء، بل يتناولها برؤية نقدية، ويرد عليها إن اقتضى الأمر ذلك بحجج لغوية أو بلاغية، أو عقلية كلامية.

٣- كان العلوي معجبًا بكتاب المثل السائر لابن الأثير، إذ أورد كثيراً مما جاء فيه، وكانت ردوده عليه بأسلوب مباشر أحيانًا، وغير مباشر أحياناً أخرى.

٤- أبرز ما تميز به الطراز هو التفريعات الكثيرة التي تستقصي كل زوايا الموضوع، والآيات القرآنية الكثيرة التي أفاض في تحليلها ومناقشتها، في ضوء مقتضيات السياق اللغوي والحالي، فضلاً عن عنايته باستقصاء الدلالات اللغوية والبلاغية، الأمر الذي أدخل دراسته للتراكيب البلاغية في صميم الدراسة الدلالية.

٥- كانت دراسة العلوي للتقديم والتأخير أكثر تميزاً من باقي الموضوعات، إذ خصّص له فصلاً بيَّن فيه أهميته، وأقسامه، وناقش أمثلته مناقشة علمية، وبيَّن ما يتضمنه من أسرار لا يعرفها إلا من أعمل فكره، وتأمل سياق الكلام، وفهم أغراضه.

٦- تقديم الألفاظ وتأخيرها لا يكون اعتباطاً، وإنما يرتبط بأغراض الكلام ودلالاته، فإذا لم يحقِّق التقديم والتأخير غرضاً بلاغياً يقتضيه السياق كان من العبث الذي قد يؤدي إلى غموض الكلام وتعقيده، ويفقده جودته الفنية.

٧- أغراض التقديم والتأخير عند العلوي مرتبطة بالسياق، والأغراض التي ذكرها تنوعت بين عقلية فلسفية، وبلاغية أدبية، وإيقاعية صوتية.

٨- أشار البحث إلى أن العلوي وقع في خلل منهجي عند تحليله للتقديم في الاستثناء، وكان متردداً في الحكم عند حديثه على دلالة تقديم المفعول على الاختصاص.

٩- وجد البحث أن العلوي تأثر بثقافته العقلية الكلامية الأصولية، ولذلك عُني بتقديم الألفاظ وتأخيرها تبعاً لمعانيها العقلية، كالسببية والذات والشرف والزمانية والمكانية، ولعل قضية الإعجاز التي عني بها في كتابه كانت تقتضي هذا الاتجاه الكلامي.

هوامش البحث:

(١) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى: ٣/١٢٢٨-١٢٣٠، والبدر الطالع:٢ /١٨٤-١٨٥، وهجر العلم ومعاقله في اليمن:١/٥٠٢، وأعلام المؤلفين الزيدية: ١١٢٤.

(٢) ينظر: هجر العلم ومعاقله في اليمن:١/٥٠٢، وأعلام المؤلفين الزيدية: ١١٢٤.

(٣) ينظر: طبقات الزيدية الكبرى: ٣/١٢٣٠-١٢٣١.

(٤) أعلام المؤلفين الزيدية: ١١٢٤.

(٥) ينظر: البدر الطالع:٢ /١٨٥، وهجر العلم ومعاقله في اليمن:١/٥٠٢، وأعلام المؤلفين الزيدية: ١١٢٤.

(٦) ينظر: الطراز: ١/٣-٤.

(٧) أثر عبدالقاهر الجرجاني في البلاغة العربية حتى عصر الخطيب القزويني: ٣٨٧.

(٨) ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣٥.

(٩) الكشاف: ١/٣٤٥، وينظر: البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري: ٢٧٠، والمعنى في البلاغة العربية: ١٨٠.

(١٠) البرهان في علوم القرآن: ١/٣١٠، وينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ١/٢٠١-٢٠٢، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/٢٢٧، ٢٢٩، والجملة العربية تأليفها و أقسامها: ٣٣، ٣٤.

(١١) أسرار البلاغة: ٤.

(١٢) دلائل الإعجاز: ١٠٦.

(١٣) التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن: ١٠٥.

(١٤) البرهان في علوم القرآن: ٣/٢٣٣.

(١٥) الطراز: ٢/٥٦.

(١٦) الطراز: ٧٧/٢.
(١٧) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦-١٠٧.
(١٨) ينظر: المثل السائر: ٢١٠/٢.
(١٩) ينظر: الطراز: ٥٦/٢-٧٧.
(٢٠) الطراز: ٦٥-٦٦، وينظر: المثل السائر: ٢١٠/٢-٢١١.
(٢١) كتاب سيبويه: ٣٤/١، وينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٧.
(٢٢) الكشاف: ٥٦/١.
(٢٣) الطراز: ٦٦/٢-٦٧.
(٢٤) التفسير الكبير - الرازي ج٣٢/ص١٠١.
(٢٥) الكشاف: ٨٠٦/٤، وينظر: فتح القدير: ٤٩٨/٥.
(٢٦) التفسير الكبير: ١٧١/١٩.
(٢٧) المثل السائر: ٢١٢/٢، وينظر: الطراز: ٦٧/٢.
(٢٨) الطراز: ٦٧/٢.
(٢٩) علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: ١٩٤.
(٣٠) الطراز: ٦٨/٢.
(٣١) ينظر: الطراز: ٦٨/٢.
(٣٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن: ١٢١٥/٢.
(٣٣) الطراز: ٦٨/٢-٦٩، وينظر: الكشاف: ٤٩٩/٤، المثل السائر: ٢/ ٢١٤- ٢١٥.
(٣٤) الطراز: ٦٩/٢، وينظر: الكشاف: ٢٢/٣، المثل السائر: ٢/ ٢١٥-٢١٦، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية: ٢٧٤.
(٣٥) ينظر: الطراز: ٧٠/٢.
(٣٦) ينظر: المثل السائر: ٢١٦/٢-٢١٧.
(٣٧) ينظر: الطراز: ٧٠/٢-٧١.
(٣٨) ينظر: المثل السائر: ٢/ ٢١٧-٢١٨.
(٣٩) الطراز: ٧١/٢.
(٤٠) الطراز: ٧٢/٢.
(٤١) الطراز: ٧٢/٢-٧٣.
(٤٢) الطراز: ٧٣/٢.
(٤٣) السياق اللغوي هو ما يسبق اللفظ أو التركيب أو يلحقه من كلام، أما السياق الحالي فهو ما يحيط باللفظ أو التركيب من ملابسات تتعلق بحال المتكلم أو المخاطب، أو موضوع الخطاب أو غرضه، أو زمانه أو مكانه. ينظر: دلالة السياق في القصص القرآني: ٣٣-٣٤.
(٤٤) للعلوي مؤلفات متعددة في أصول الدين (العقيدة)، منها: الشامل، ونهاية الوصول إلى علم الأصول، والتمهيد لعلوم العدل والتوحيد، وغيرها. ينظر: البدر الطالع: ٣٣١/٢.
(٤٥) ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: ١٤٠-١٤١.
(٤٦) ذكر العلوي أن الذين أثبتوا العلل والمعلولات هم المعتزلة وطوائف من الأشعرية، أما هو فقد أنكرها، ورد على القائلين بها في كتبه الكلامية.
(٤٧) لمزيد من التفاصيل ينظر: دلالة السياق في القصص القرآني: ١٤٠.
(٤٨) ينظر: الطراز: ٥٧-٦١.
(٤٩) ينظر: الطراز: ٦٢/٢-٦٣.
(٥٠) بدائع الفوائد: ٨٣/١.

(٥١) هذا غير صحيح؛ لأن سياق الآية المذكورة لا يشمل الملائكة، ولأن الملائكة – كما يرى ابن القيم – ليسوا من الجن، ولأنهم ليسوا أفضل من الإنس، على رأي جمهور العلماء. ينظر: بدائع الفوائد: ٧٠/١.

(٥٢) ينظر: الطراز: ٢ / ٦١-٦٢.

(٥٣) الطراز: ٧٤/٢، وينظر: المثل السائر: ٢٢٤/٢.

(٥٤) الطراز: ٧٥/٢.

(٥٥) ينظر: الطراز: ٧٦/٢-٧٧.

(٥٦) بدائع الفوائد: ٨٢/١، وينظر: درة التنزيل وغرة التأويل: ١٠٧٥/٣-١٠٧٦.

مصادر البحث ومراجعه:

١. أثر عبدالقاهر الجرجاني في البلاغة العربية حتى عصر الخطيب القزويني: عبدالرحمن شهاب أحمد، رسالة دكتوراه مخطوطة، كلية الآداب جامعة القاهرة، ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

٢. أسرار البلاغة: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: هـ. ريتر، مطبعة وزارة المعارف، استانبول، أعادت طبعه بالأوفْسِت مكتبة المثنى، بغداد، ط/٢، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٣. أعلام المؤلفين الزيدية: عبدالسلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمّان – الأردن، ط/١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٤. بدائع الفوائد: ابن قيِّم الجوزية، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر أيوب الدمشقي، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي وأشرف أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط/١، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٥. البدر الطالع: بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط/٢،١٣٩١هـ-١٩٧٢م.

٧. البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية: د. محمد حسين أبو موسى، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ت).

٨. التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العُكبري، تحقيق: علي محمد البجاوى، دار إحياء الكتب العربية.

٩. التبيان في علم البيان المطلَّع على إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الزملكاني ، تحقيق: د.أحمد مطلوب ود.خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط/١، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
١٠. التفسير الكبير: فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط/٣، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.
١١. الجملة العربية تأليفها وأقسامها: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د. فاضل صالح السامرائي، منشورات المجمع العلمي العراقي، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
١٢. درة التنزيل وغرة التأويل: أبو عبدالله محمد بن عبدالله، الأصبهاني، المعروف بالخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)، تحقيق: محمد مصطفى آيدين، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٣. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي(ت٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، ط/٢، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
١٤. دلالة السياق في القصص القرآني: د. محمد عبدالله علي العبيدي، منشورات وزارة الثقافة، صنعاء- الجمهورية اليمنية، ط/١، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
١٥. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: قاضي القضاة بَهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمذاني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط٦، (د.ت).
١٦. شرح كافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٧. طبقات الزيدية الكبرى: إبراهيم بن القاسم بن الإمام المؤيد بالله (ت١١٥٢هـ)، تحقيق: عبدالسلام بن عباس الوجيه، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، عمّان – الأردن، ط/١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.
١٨. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت٧٤٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).
١٩. علم المعاني، دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني: د. بسيوني عبدالفتاح فيود، مؤسسة المختار، القاهرة، ط/٢، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
٢٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير: محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
٢١. كتاب سيبويه: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، ط/ ٣، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣م.
٢٢. الكشاف عن حقائق التنْزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ)، دار إحياء التراث، بيروت- لبنان، (د.ت).
٢٣. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت٦٣٧هـ) قدَّم له وعلَّق عليه: د. أحمد الحوفي ود.بدوي طبانة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط/٢، ١٩٧٣م.
٢٤. المعنى في البلاغة العربية: د. حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢٥. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: أمين الخولي، دار المعرفة، القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
٢٦. هجر العلم ومعاقله في اليمن: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، ط/١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.